كما سيأتي لكونه ماضيا في المعنى واعلم ان عبارة المص تحتمل امرين الاول ان تكون
او للتخيير والمعنى اذا امتنع العطف كما في سرت والنيل وجب احد
امرين اما النصب على المعية واما النصب باضمار عامل الثاني كونه او
للتنويع والمعنى ان ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه
النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب
على المعية بل ينصب باضمار عامل نحو علفتها تبنا وماء باردا وعلى
هذا اعترض غير انه زاد في النوع الثاني وجها وهو تاويل العامل بما
يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الثاني ان
دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الاول غير مسلمة لانه يصح
في نحو سرت والنيل ان التقدير سرت ولابست النيل
مما لا يصح اي من تركيب او كلام لا يصح فيه ما ذكر كما في نحو
مالك وزيدا اي بنا على غير مذهب المص اما على مذهبه فيصح العطف
لانه لا يقول بوجوب اعادة الجار في العطف على الضمير المجرور
وانما لم يمنعوا النصب كما منعوه في هذا لك واباك لما
اسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه
والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار
والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شانك وزيدا او بمصدر لابس
منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملابستك زيدا وكذا في المثال
الاخر وهذان التوجيهان اجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج
المنصوب عن كونه مفعولا معه الى كونه مفعولا به فان قلت
ويلزم عليه اعمال المصدر منويا قلت قد اعتذر عن ذلك بان المصدر هنا
في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على ان ابن المص صرح بجواز اعمال
المصدر منويا واطلق ـــــ [illegible]

وذكر

٢٩٣

وذكر جملة من الشواهد عليه واذا فقد الناصب مصدرا منويا احتمل ان يكون
معطوفا على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك فالمعنى
ما ملابستك زيدا اذ المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اهـ مع
حذف ومنه يعلم ان في تعيين نصب زيدا في المثال على المعية
نظرا الا ان يجاب بما ياتي قريبا   وما شانك وعمرا بحث فيه الدماميني
بانه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شان وابقاء المضاف اليه على
جره كما في اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا والرفع
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فدعوى تعيين
النصب فيه على المعية ممنوعة واجيب بان تعيين النصب فيه
اضافي اي بالنسبة الى الجر على العطف على الضمير   ممتنع عند
الجمهور اي جمهور البصريين لا النحويين لان الكوفيين وبعض
البصريين لا يوجبون اعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعا لغيره
والذي في الدماميني ان اهل الامصار انقسموا في المنع الى البصريين
فصار المجموع اكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت ارادة
جمهور النحويين   هذا اي ما تقدم من الاقسام الثلاثة او الاشارة
للقسم الاخير والاول اولى   لا تتفا المشاركة اي مشاركة الما للتبن
في العطف والعيون للحواجب في الترجيج الذي هو تدقيقها وتطو يلها
كما في التصريح وغيره   واتفقا فايدة الاعلام بها في الثاني قال م
فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعا لبعضهم وجهه ان المقصود معا
العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب ففي الاعلام بها فايدة
اهـ وانت خبير بان قولها والعيون لم يقع الا بعد افادة تزجيج الحواجب
فلا محصل له الا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا
معلوم مما قبله فلا فايدة للاعلام به   فاول العامل اي ويكون
ذلك مجازا مرسلا لا من باب التضمين كما زعمه البعض   او اضمر
العطف على ما جعل من عطف الانشا على الاخبار للضرورة [illegible]

Copyright © King Saud University